

# أيدولوجية التوازن الاجتماعي وحقيقة الصراع الطبقي في البلاد النامية

بقلم  
السيد  
السين

١٩٦٩ .

ويؤكد ريشتا أنه إذا كان صحيحا ان الثورة العلمية والتكنولوجية لن تؤثر مباشرة - في بداياتها - سوى على البلاد الصناعية البالفة التقدم ، الا انها ستصبح - بغير أدنى شك - ومنذ مراحلها الاولى عملية عالية ، لا بد لها ان بصماتها على العالم كله ، وذلك بحكم الطابع العالمي للعلم ، الذي هو عماد هذه الثورة ومحورها الاساسي . وهكذا يمكن القول ان هذه الثورة ستؤثر تأثيرا حاسما على التنمية في العالم الثالث .

ومن ناحية اخرى ، فمشكلات العالم الثالث الجسيمة يمكن ان توجه ضربة قاضية لمسار الثورة العلمية والتكنولوجية . فقد انتهى الزمن الذي كان يمكن فيه قسمة العالم الى نصفين غير متساويين: احدهما غني بل ومترف في ثرائه ، والثاني فقير بل ومسرف في بؤسه وشقائه . ان التفاوت الضخم بين الدول الغنية والدول الفقيرة يعد نتيجة مباشرة للحضارة الصناعية المعاصرة التي افرزتها الرأسمالية وكان من نتيجتها - اذا اعتمدنا على المؤشرات الاقتصادية - ان اصبحت الفروق بين بعض البلاد المتقدمة ( مثل الولايات المتحدة الامريكية ) وبعض البلاد المتخلفة ( مثل اندونيسيا ) بنسبة ١٠ : ١ ، بل ان هذه النسبة تصل في بعض الحالات الى ٥٠ : ١ . وأخطر ما في الامر، ان هذه الفروق الجسيمة ستزداد حدة في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية .

ولعله من التناقضات الرهيبة الموجودة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، ان مجموعة الدول الاولى ودعت أو هي في سبيلها لوداع عهد الثورة الصناعية الذي امتد قرونا ، في حين ان مجموعة الدول الثانية - في غالبيتها العظمى - ما زالت تخطو أولى خطواتها في طريق التصنيع ، محاولة ما وسعها الجهد ان تخطى القرون التي اجتازتها قبلها الدول المتقدمة ، وهي في هذه المحاولة تحاول ان تلحق بالركب المتقدم عن طريق اختزال حقب كاملة من الزمن . ولكن كيف السبيل الى ذلك ؟ وما هي الوسائل التي تمكنها من القضاء على كل قيود التخلف التي تعوق مسيرتها ، لتنتقل الى آفاق التقدم الريحية ؟ وهل تكفي الدعوة الى استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة لحل كل المشكلات العويصة التي تجابهها دول العالم الثالث ؟ وهل يمكن استخدام التكنولوجيا او تعميمها بغير الاستناد الى ايدولوجية واضحة محددة المعالم ؟ واذا كان لا بد من ايدولوجية تركز عليها التكنولوجيا فما هي نوعية هذه الايدولوجية ؟

هذه الاسئلة وكثير غيرها ترد على الذهن على الفور ، حين تثار

لا يدرك كثير من الناس في بلاد العالم المختلفة ان التاريخ الانساني يدخل في الوقت الراهن من ابواب الثورة العلمية والتكنولوجية ، مما ستترب عليه آثار بعيدة المدى في تكوين المجتمعات الانسانية ، بل وفي طبيعة الانسان ذاته .

وهذه الثورة العلمية والتكنولوجية تقوم اساسا على العلم من ناحية ، باعتبارها قوة انتاجية مباشرة في الانتاج ، تضاف الى قوى الانتاج التقليدية من رأسمال وموارد وطاقه بشرية ، وعلى التكنولوجيا، التي هي في أبسط تعريفاتها « التطبيقات العملية للعلم » . غير ان اهم ما ينبغي التركيز عليه ، ان هذه الثورة العلمية والتكنولوجية ليست - كما يذهب الى ذلك بعض الفلاسفة وعلماء الاجتماع الغربيين - ثورة صناعية اخرى ، وبعبارة اخرى ليست هذه الثورة مجرد « طبعة ثانية » من الثورة الصناعية الاولى التي هزت العالم وغيرت موازينه . وليس هذا مجرد حكم تأملي ، بل هو نتيجة لدراسة السمات الرئيسية لهذه الثورة ، وأهمها الاعتماد على العلم كقوة انتاجية ، وتغير نمط التنمية الاقتصادية ، وتغير دور الانسان في عملية الانتاج ، وتغير تكوين الطبقات الاجتماعية بظهور طبقات جديدة واختفاء طبقات قديمة الى غير ذلك من سمات لا يتسع المقام للافاضة فيها .

وقد جعلت الثورة في وسائل الاتصال مراقبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في العالم مسألة هينة ميسورة ، بحيث تقع على عاتق الباحثين والمثقفين في البلاد المختلفة مهمة التعريف بها وتحليلها وارجاعها الى اصولها . وتبدو أهمية هذه المهمة فيما يتعلق بالثورة العلمية والتكنولوجية ، التي ينبغي اثاره الوعي بأبعادها المتعددة وآثارها الكبرى بين جماهير الشعوب في العالم الثالث.

وقد يذهب بعض الكتاب الى ان هذه الثورة لا تعني مباشرة دول العالم الثالث بقدر ما تعني المجتمعات المتقدمة التي أتيج لها ان تشهد الفصول الاولى لهذه الثورة . الا ان هذا الرأي مردود عليه ، بان هذه الثورة العظمى التي تشق مجراها في الدول الصناعية المتقدمة ستؤثر تأثيرا بالغا في تشكيل مصير دول العالم الثالث من خلال قنوات متعددة .

وهذا ما يؤكد الفيلسوف الاشتراكي التشيكوسلوفاكي رادوفان ريشتا الذي اشرف على اجراء بحث تكاملي ضخم عن الآثار الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية ، نشرت في باريس ترجمته الفرنسية بعنوان : « الحضارة في مفترق الطرق » وذلك في عام

مشكلات التخلف والتنمية في دول العالم الثالث . ويخطئ من يظن ان هناك اجابات جاهزة على هذه الاسئلة . فالمشكلات المطروحة اعقد من ان تفك طلاسمها صيغ جامدة او شعارات جوفاء . ولا بد لنا اذا ما اردنا ان نناقش قضية التخلف والتنمية في العالم الثالث ان نتفق على اطار نظري يسمح لنا بان نجعل مناقشاتنا تسير بطريقة منهجية واضحة .

( ١ )

( اطار نظري لدراسة مشكلات العالم الثالث )

اول ما ينبغي الاشارة اليه انه يجب ان نحذر من التعميم على المجتمعات التي تدرج تحت ما يسمى بالعالم الثالث . ذلك انه تحت هذا المصطلح تدرج بلاد مختلفة تمام الاختلاف من حيث تاريخها الحضاري ، ودرجة تقدمها الاجتماعي ، ومن حيث طبيعة البناء الاجتماعي لكل منها ونوعية القوى السياسية التي تحكمها .

ويبدو ذلك واضحا تمام الوضوح اذا ما لاحظنا انه يندرج تحت العالم الثالث بلاد أمريكا اللاتينية ، وبلاد تقع في أفريقيا ، وأخرى تقع في آسيا . وبالرغم مما قد يوجد بين كل هذه البلاد من سمات مشتركة ترتبط بالتخلف - أيا كان المعنى الذي سنعطيه له - إلا ان هناك اختلافات جسيمة بينها . فالبلاد الأفريقية مثلا يسودها النظام القبلي الذي يعوق حركة الوحدة الوطنية والقومية في كثير منهنسا ، وهذا الوضع يخلق مصاعب من نوع خاص امام التنمية الاجتماعية والاقتصادية . غير أن هذه الظاهرة غير موجودة بالنسبة لبلاد أمريكا اللاتينية ، وان كانت هذه البلاد تعاني من ظاهرة أخرى هي الصراع بين الجماعات السليالية المختلفة ، ونجد بالنسبة لعدد كبير من البلاد الآسيوية سيادة بعض القيم الاجتماعية المتخلفة المرتبطة بالمتقدرات الخرافية ، والتي تدور في فلك الأديان السائدة في هذه البلاد ويناقش عديد من الفلاسفة وعلماء الاقتصاد والاجتماع ، التأثير العوق بل والدمر في بعض الاحيان لهذه القيم والمعتقدات بالنسبة لبحرى التنمية في هذه البلاد . هذه القيم قد لا نجد لها في بلاد أمريكا اللاتينية التي تسود فيها ظواهر من نوع آخر .

خلاصة القول ، أنه يحسن - تقديرا للتنوع والتفاوت بين دول العالم الثالث - تقسيمها الى فئات ثلاث :

- دول أمريكا اللاتينية .
- الدول الآسيوية .
- الدول الأفريقية .

على هذا الأساس يمكن أن تحدد المشكلات ، وتبلور الحلول بصورة أقرب ما تكون الى الواقع الاجتماعي في هذه البلاد .

غير ان هذا لا يمنع - في مرحلة اولى من الدراسة ، ان نحاول وضع أيدينا على المشكلات المشتركة بين هذه البلاد ، وان كان التجريد هنا لا يفنى اطلاقا عن الدراسة التفصيلية لكل فئة من فئات هذه المجتمعات التي اشرنا اليها . ومعنى ذلك ان دراستنا هذه أشبه ما تكون بالمسح الذي يسبق التعمق في فئة محددة من مجتمعات العالم الثالث .

وإذا تركنا جانباً قضية التعميم والتخصيص في الحديث عن مجتمعات العالم الثالث ، فإنه تبقى امامنا قضية الأبعاد الأساسية التي نستطيع على ضوءها بحث ودراسة مشكلات التخلف والتقدم في هذه البلاد . ناقش هذه المشكلة مناقشة عميقة عالم الاقتصاد والاجتماع السويدي المعروف جونار ميردال في كتابه العظيم «الدراما الآسيوية . بحث في فقر الامم» ، والذي يعد موسوعة كبرى عن مشكلات العالم الثالث . وقد خصص ميردال صفحات متعددة في بداية الجزء الأول من كتابه الذي يقم في حوالى ثلاثة آلاف صفحة ، لمناقشة قضية المنهج في بحث مشكلات العالم الثالث .

وإول ما يشره ميردال ، انه لا بد من الاعتماد على منهج علم

اجتماع المعرفة ( سوسيولوجيا المعرفة ) وذلك اذا ما اردنا ان تكشف عن تحيز النظريات الاجتماعية والاقتصادية الغربية التي تعرضت لمختلف مشكلات العالم الثالث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والتي صدرت الى العالم كله ، لكي يستخدمها ويطبقتها - بغير وعي فسي اغلب الحالات - الباحثون والعلماء ، حتى الذين ينتمون منهم الى بلاد العالم الثالث ذاتها !

غير ان سيردال يقرر بوضوح انه لا يكفي اثبات تحيز هذه النظريات التي يطلق عليها نظريات « علمية » بل لا بد من الكشف عن اسباب هذا التحيز . وهذا البحث لا بد ان يؤدي بنا الى كشف القناع عن المصالح الاستعمارية التي توظف العلم الاقتصادي والاجتماعي في خدمتها ، تحت ستار موضوعية العلم وحياده !

وينقل ميردال بعد ذلك للحديث عن المنهج الواجب الاتباع في دراسة العالم الثالث ، ويقرر منذ البداية ، ان المناهج الغربية لا تصلح بصورتها التقليدية لبحث مشكلات العالم الثالث . ذلك انه اذا كان يمكن تجريد مجتمع غربي ودراسته من وجهة النظر الاقتصادية ، فذلك مطلب يبدو مستحيلًا بالنسبة لدول العالم الثالث . ففي هذه المجتمعات تختلط العوامل الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل السياسية في شبكة معقدة ليس من السهل فصح عراها ، وتفتيتها الى جوانب مستقلة واخضاع كل منها الى دراسة خاصة . ولذلك يدعو ميردال الى تطبيق ما يطلق عليه « النهج المؤسس » The institutional approach ويعني به ضرورة دراسة كافة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيم الثقافية في المجتمع بطريقة تكاملية ، اذا ما اردنا ان نفهم بطريقة حية خلاقة مشكلات مجتمعات العالم الثالث . فالنتمية الاقتصادية في هذه البلاد : نجاحها او فشلها لا يمكن فصله عن نوعية الطبقات الاجتماعية المسيطرة ، ولا عن القيم الحضارية السائدة ، ولا عن ضروب الانحراف الاجتماعي المتعددة التي قد تعوق التنمية فعلا ، نتيجة لسلوك بعض الفئات الاجتماعية المنحرفة التي تظهر وتسيطر في بعض البلاد النامية نتيجة لتطورات سياسية معينة .

وقد نجح ميردال في تطبيق المنهج الذي يقترحه بطريقة خلاقة فعلا ويظهر ذلك في نفاذه الى صميم المشكلات التي تعاني منها الدول الآسيوية - وهي التي خصها بالدراسة - وفي تشخيصه لاسباب تخلفها وبغير ان نلتزم بحرفية المنهج الذي يقترحه ميردال ، يمكن ان ندرس مشكلات العالم الثالث على ضوء ثلاثة ابعاد اساسية :

البعد الايديولوجي ، والبعد السياسي ، والبعد الاقتصادي - الاجتماعي .

ونقصد بالبعد الايديولوجي تحديد الاختيار الايديولوجي الغالب لمجتمعات العالم الثالث والبحث وراء هذا الاختيار وتقدير النتائج الفعلية التي ترتبت عليه .

اما البعد السياسي ، فنقصد به الممارسة السياسية الفعلية التي تأخذ مجراها فعلا في هذه البلاد تطبيقا للمسلمات السياسية السائدة فيها ، التي تعد في واقع الامر ترجمة فعلية لبعد اساسي من ابعاد الايديولوجية المختارة ، مع التركيز على دراسة التنظيمات السياسية ، وتكوين واصول النخبة السياسية ، والاتجاهات السياسية السائدة . ونصل بعد ذلك الى البعد الاقتصادي - الاجتماعي وهو يكاد ان يكون اهم هذه الابعاد جميعا ، ذلك لانه يتعلق بالهيكل الاقتصادي وبالبناء الاجتماعي لهذه المجتمعات ، بما تتضمنه ذلك من تقدير للموارد الاقتصادية الموجودة ، وتحديد لنوعية الطبقات الاجتماعية السائدة ، وتحليل لانساق القيم الموجودة ، والصراع بينها ، والقوى السياسية والاجتماعية الداخلة في هذا الصراع واثر ذلك كله على مشكلات التخلف والتقدم .

ان هذه الابعاد الثلاثة تقتضي اجراء سلسلة من الدراسات المتعمقة

- التتمة على الصفحة ٧٧ -

## أيديولوجية التوازن الاجتماعي

– تابع المنشور على الصفحة ١٢ –

الكفيلة بتنظية جميع جوانبها . غير اننا لا ندعي قدرتنا على الوفاء بهذه المهمة ، فدون ذلك عقبات عديدة . ولذلك نقنع بطرح المشكلات البالغة العمومية المتعلقة بهذه الابعاد الثلاثة ، ونبدأ في هذه الدراسة بالحديث عن البعد الأيديولوجي .

(٢)

### مشكلة الأيديولوجية في العالم الثالث

لا بد أولا ان نحدد ماذا نقصده بكلمة الأيديولوجية التي يشيع استخدامها بغير تحديد دقيق لمفهومها . بغير ان نخوض في تفصيلات عديدة ، يمكن لنا القول ان للأيديولوجية معنيين : معنى خاص ومعنى عام .

الأيديولوجية بالمعنى الخاص كما يفهمها الفكر الماركسي هي نسق الافكار والقيم الذي تتبناه طبقة اجتماعية ما لكي تبرر وضعها في المجتمع وتحدد اتجاهاتها ازاء باقي الطبقات . وهذه الافكار والقيم تكون عادة مؤسسة على تصورات ذاتية ، وفيها تشويه للواقع الاجتماعي الحقيقي .

من هذا القبيل أيديولوجية الطبقات البورجوازية الكبيرة التي تتيح لها فرض شرعية استقلال الانسان للانسان .

اما الأيديولوجية بالمعنى العام فهي نسق الافكار والقيم المتلقية بالاهداف المتقاة من التطور الاجتماعي . والأيديولوجية بهذا المعنى يمكن ان تكون موضوعية وعلمية كأيديولوجية الطبقة العاملة وهي الاشتراكية العلمية .

على هذا الضوء يمكن ان تناقش مشكلة الأيديولوجية في العالم الثالث . تتسم دول العالم الثالث – على وجه الإجمال – بأنها دول فقيرة ، متخلفة اقتصاديا واجتماعيا ، تحررت حديثا من نير الاستعمار الاجنبي . وهي بعد هذا التحرر جابهت المشكلة الكبرى كيف يمكن تطبيق التطور الاجتماعي ، خصوصا بعد ان سقطت أيديولوجيات الطبقات الرأسمالية والبورجوازية المستقلة ، ولم تعد صالحة لتكون اساسا للتنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي ؟

يمكن القول ان هذه الدول التي نالت استقلالها الوطني عقب الحرب العالمية الثانية بسنوات ، وخصوصا بعد الخمسينيات ، قدر لها ان تولد في عالم تسيطر عليه ما اطلق عليه الحرب الباردة بيسن العسكريين ، الاشتراكي والرأسمالي . فقد كان من نتائج الحرب ان حدث استقطاب واضح ومحدد بين مجموعة الدول التي تدين بالاشتراكية وبين مجموعة الدول التي تدين بالرأسمالية والدول الأخرى التي تدور في فلكها باعتبارها دولا تابعة . وكان هناك صراع أيديولوجي عنيف بين العسكريين عبر عن نفسه على اكثر من مستوى من مستويات الصراع الدولي .

ولدت دول العالم الثالث اذن يحوطها هذا المناخ الفكري المتهب، وكان عليها ان تختار ، وما اصعب الاختيار الأيديولوجي في الفترات الحاسمة من تاريخ الامم !

وبغير محاولة منا لادعاء الحصر الشامل والتعميم على اساسه ، يمكننا القول ان قلة من دول العالم الثالث من اختيار الاشتراكية العلمية كأيديولوجية متكاملة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى . وقد تصلح كويا هنا مثلا بارزا على هذه المجموعة من الدول . غير ان الكثرة الغالبة حاولت – من خلال اجتهادات متعددة – ان تتبنى الاشتراكية . وهذه الاشتراكية وصفت باوصاف شتى . فهي تارة اشتراكية افريقية،

وهي تارة أخرى اشتراكية آسيوية ، وهي مرة ثالثة اشتراكية عربية . ولم يضع المثقفون المحترفون في هذه البلاد وقتهم ، ندبجوا المقالات المدينة والفوا الكتب الصخمة لبراز اصالة وتفرد هذه الاشتراكيات ، والفروق الكبيرة او الصغيرة – حسب الاحوال – التي تميزها عن الاشتراكية العلمية بمعناها المعروف .

ويحدثنا جونا ميردال بهذا الصدد في فصل ضاف يعفده لمناقشة « مفاهيم وتطبيقات الاشتراكية » في كتابه الدراما الآسيوية الذي سبق ان اشرنا اليه ، عن ان الاشتراكية كانت وظلت لفترة طويلة هي العقيدة الرسمية للحكومات ولاغلب الاحزاب السياسية في عديد من السدول الآسيوية مثل الهند وسيلان وبورما واندونيسيا .

وبالرغم من انه في هذه الدول يذيع انقول بالانتماء – أيديولوجيا – الى الاشتراكية ، غير ان هذا المصطلح لم يتج له ان يحدد على وجه الدقة ابدا . فالخلط يحيط بهذا المصطلح من كل جانب ، خصوصا حين يراد وضع الفروق بين الاشتراكية من ناحية والماركسية من ناحية أخرى ، وقد قر في اذهان المشاركين في الحوار حول الاشتراكية من قادة سياسيين ومثقفين وكتاب وغيرهم ، ان الجماهير التي يوجهون لها الخطاب تفضل الاشتراكية المطعمة بصيغة محلية ، على الماركسية بصورتها التقليدية ، كانت محصلة هذه انعمية ضربا مسن ضروب التوفيق او التلفيق الأيديولوجي ، ظهر في صور متعددة ، وتحسنت اسماء شتى ، كالاشتراكية الاسلامية ، كما هو الحال في الباكستان ، او الاشتراكية على الطريقة الاندونيسية ، كما توجد في اندونيسيا ، او الاشتراكية البوذية في بورما .

ومن المعتاد – في هذه البلاد – الزعم بأنه ليست هناك عملية تليق أيديولوجيا ما دامت الاشتراكية قد كانت في صميم الثقافة القومية ذاتها .

غير ان الحقيقة – كما يقرر ميردال – ليست بهذه البساطة ، اذ لا يخفى مدى التعسف في كثير من هذه المحاولات الذي يظهر في ربط الاشتراكية ربطا مصطنعا ببعض العناصر المنثرة في التراث القومي .

ولذلك يخلص ميردال بحق الى ان جهود المثقفين الذين ينغمسون في تبرير هذا التلفيق الأيديولوجي ليست سوى ضرب مسن ضروب الثرثرة اللغوية العميقة التي لا طائل ورائها .

ويكشف هذا التلفيق الأيديولوجي عن نفسه بصورة واضحة في الاوصاف التي عادة ما تعطي للمجتمع المنشود اقامته في هذه البلاد . فهذا المجتمع يوصف احيانا بأنه « مجتمع اشتراكي » ، ومرة ثانية بأنه « مجتمع تعاوني » ، ومرة ثالثة بأنه مجتمع « اشتراكي تعاوني » . وفي جميع الاحوال يركز على ضرورة اقامة هذا المجتمع بكل الوسائل السلمية والشرعية الممكنة .

وقد عبر عن هذا الاتجاه خير تعبير زعيم الهند الراحل جواهر لال نهرو في احدى خطبه التي اورد ميردال فقرات منها حيث قرر انه : نحن نعلم – بوجه عام بطبيعة الاحوال – اننا نريد مجتمعا يرتفع فيه مستوى معيشة كل فرد ، مجتمعا لا تتركز فيه السلطة . . ولكن في اللحظة التي تذهبون فيها الى ابعد من ذلك على مستوى الصياغة النظرية فانكم تحاولون ان تسجنوا نظامكم ونؤفوه عن التطور فسي المستقبل .

وهذه العبارات واضحة الدلالة في معناها ، اذ انها تريد ان تقصر الجهود على محاولة تحقيق بعض المكاسب التي تتم بطريقة اصلاحية ، وتحذر في الوقت نفسه من محاولات التنظير الشامل ، خوفا من ان يؤدي ذلك الى الجمود كما يقرر نهرو .

وحقيقة الامر ان الاختيار الأيديولوجي الغالب في دول العالم

الثالث ، والذي يتمثل في التثبيت الشديد بالحل الوسطي للمشكلة الاجتماعية ، ومحاولة اقامة الشواهد على ضرورته تقديرا لمعدي من الاعتبارات التي اصطنعت اصطناعا ، كان في حقيقته تلمة استندت اليها بعض الطبقات الاجتماعية السائدة في بلاد العالم الثالث عن طريق ممثلها في السلطة ، لعدم التطبيق الكامل للحلول الاشتراكية الجذرية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي تزوج تحت عيها الجماهير الكادحة في هذه البلاد .

وعن طريق « تجريبية » عقيمة ومتخبطة ، اخذت الصفوة الحاكمة في هذه البلاد تمارس التجريب السياسي بكل الوانه ، والتجريب الاقتصادي بكل صورته ، على حساب المصالح الحقيقية لغوى الشعب العاملة .

التجريبية الاشتراكية كبديل للاشتراكية العلمية :

اذا كان المفكرون اليمينيون في العالم الرأسمالي قد حاولوا ان يقدموا التكنولوجيا او ما يطلق عليه « التكنسزم » بديلا عن الايديولوجية ، يزعم ان عهد الايديولوجيات قد ولى وراح ، فان المفكرين اليمينيين في بلاد العالم الثالث يحاولون ان يقدموا « التجريبية الاشتراكية » بديلا للاشتراكية العلمية . وذلك منطقي بطبيعة الاحوال ، ما داموا لا يستطيعون الادعاء بانهم يستطيعون تقديم التكنولوجيا بديلا عن الايديولوجية ، لان بلادهم كما قلنا ما زالت تخطو خطواتها الاولى في طريق الثورة الصناعية الاولى ! غير انهم مع ذلك يقترحون الاستعانة بالتكنولوجيا المستوردة من البلاد المتقدمة لكي تعوض مجتمعاتهم عن التخلف الرهيب الذي تزوج تحت عبئه ، وكان التكنولوجيا آلة حديثة الصنع يكفي ان تصلك في طرد فتفتحه ، وتخرجها وتديرها وينتهي الامر !

واحيانا يظن بعض هؤلاء الكتاب والشغبيين انه يكفي رفع شعار العلم والتكنولوجيا لكي تطل كل مشكلات المجتمع .

ان التكنولوجيا - باعتبارها التطبيق العملي للعلم - تحتاج لكي تستخدم وتطور وتعمم الى احداث ثورة اجتماعية كبرى في المجتمع . وهذه الثورة لا بد ان تكون اشبه بالمرحلات العاد الذي يلقب التربة كلها تمهيدا لاعادة زرعها . غير ان هذه الثورة الكبرى ، لا يمكن ان تنطلق هكذا قوة كاسحة بغير موجبات ايديولوجية تحدد لها مساراتها ، وتكون اساسا للقرارات الحاسمة .

وليس هناك في العالم المعاصر سوى ايديولوجيتين متكاملتين : الايديولوجية الاشتراكية العلمية من ناحية ، والايديولوجية الرأسمالية من ناحية اخرى . ولقد اثبتت الاحداث العالمية الاخيرة افلاس الايديولوجية الرأسمالية المتطورة والتي ادخلت عليها محاولات التهذيب والتشذيب مرارا .

فمجتمع الرخاء او مجتمع الاستهلاك الذي اشتدت اليه الدعوة فترة من الزمن ، بان للعالم تفككه وانهياره . ويشهد على ذلك الثورة الاجتماعية الكبرى التي اجهضت في فرنسا ، وحوادث العنف البالغة التي تسود الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الراهن ، ومظاهر الصراع الاجتماعي التي اخذت تسود المجتمعات الاوربية حاليا .

وهكذا لم تستطع التكنولوجيا بكل تقدمها وجبروتها ان تكون عاصما للمجتمعات الرأسمالية من ثورة الجموع ، ولا استطاع مجتمع الرخاء المزعوم ان يمنع اسباب التفكك الاجتماعي من ان تاخذ طريقها للنظم الاجتماعية التقليدية ، مما جعل الانسان في هذه المجتمعات يشعر بالقلق والافتراق والضياع .

ولا يبقى بعد ذلك سوى ايديولوجية الاشتراكية العلمية . وهي ايديولوجية تتميز بعلميتها من ناحية وشمولها من ناحية اخرى ، وليس من قبيل التناقض في حقيقة الامر وصف ايديولوجية ما بالعلمية كما يزعم بعض المفكرين الرجعيين ، ذلك ان الاشتراكية العلمية كنظرية سوسيولوجية اثبتت قدرتها على وصف المجتمع وتفسيره ، وكمنهج اظهرت قدرتها على فهم وتحليل عديد من المشكلات التي يزخر بهسا المجتمع الانساني .

غير انه ليس معنى ذلك ان الاشتراكية العلمية ايديولوجية كتبت لها العصمة من الخطا او انها امتلكت الحقيقة مرة واحدة والى الابد . لقد كان من سوء حظ الاشتراكية العلمية ان تتجمد زما طويلا نتيجة عدم استخدامها باعتبارها منهجا علميا حيا ينبغي تطبيقه لوصف وتفسير الواقع الاجتماعي بكل صورته واشكاله . وقد استطاعت الاشتراكية العلمية ان تقدم تفسيرات موضوعية لمختلف التغيرات الكبرى التي حدثت نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية مما يؤكد ان التطور لم يتجاوزها . فما زالت الاسس الرئيسية للاشتراكية العلمية صحيحة ، وما زالت مطلقاتها النظرية والمنهجية صالحة للبحث في شؤون المجتمع الانساني المعاصر .

وليس هناك من طريق سوى تطبيق منهج الاشتراكية العلمية للحصول على صور عينية وواقعية عن مختلف الظواهر التي تسود المجتمعات الانسانية . وبذلك يمكن اكتشاف جوانب النقص في النظرية وقد يؤدي ذلك ايضا الى ادخال تعديلات جزئية او كلية على النظرية ذاتها .

على ضوء ذلك كله ، نستطيع ان نحدد وضع دول العالم الثالث . فهي قد رفضت الايديولوجية الرأسمالية من ناحية لعدم صلاحيتها لتحقيق التطوير الاجتماعي المنشود ، ورفضت الاشتراكية العلمية لاسباب شتى ليس هنا مجال التفصيل فيها ، وقنعت بتبني نوع او اخر من ضروب « التجريبية الاشتراكية » .

وهي تتوهم بذلك انها التزمت طريق السلامة . وانها تستطيع ان تحقق التغيير الاجتماعي بخطى وئيدة ، ولكنها اذا ارادت ان تفكر فليس امامها سوى « استعارة » التكنولوجيا من الدول المتقدمة . وهذا كله في الحقيقة وهم زائف ، ليس من شأنه سوى ان تزداد المسافة بين الدول المتقدمة وبينها . ونحن في عصر يتم فيه من التغيرات في عشر سنوات ما كان يتم من قبل في مائة سنة بدون ادنى مبالغة .

الايديولوجية والتطور التكنولوجي :

لا يمكن تحقيق التطور التكنولوجي في البلاد المتخلفة ، بغير تطبيق كامل للاشتراكية العلمية كايديولوجية متكاملة . ذلك ان الثورة العلمية والتكنولوجية - كما يؤكد رادوفان ريشنا - لن يتاح للانسانية ان تجني كل ثمارها الا في ظل النظام الاشتراكي .

وهذا التطبيق الشامل من شأنه :

- تعبئة جماهير الشعب العاملة لتحقيق الاهداف القصوى التي يرى المجتمع ضرورة الوصول اليها ، ويقضي هذا بطبيعة الاحوال ضرب جميع المصالح الطبقة للطبقات الاجتماعية المستغلة بكافة صورها ، وللغيات الاجتماعية المنحرفة التي ظهرت خلال ما يطلق عليه مرحلة التحول الاشتراكي .

- اطلاق سراح التفكير العلمي حتى يفز كافة المجالات ، ورفع لافتات « التابو » ( المحرمات ) التي درجت المجتمعات التقليدية على

الأكثر من وضعها في طريق المفكرين والمثقفين حماية لمصالح الطبقات المستقلة والفئات الرجعية في المجتمع .

- تحقيق الشروط الاجتماعية اللازمة لكي تنمو طاقات الإبداع الإنساني الكامنة لدى أفراد جماهير الشعب العاملة . ويتصل بذلك القضاء على ظاهرة « هجرة العقول » التي تديرها وتمولها الامبريالية الأمريكية على وجه الخصوص وفق تخطيط مدروس ومنظم ، وذلك لضرب القوى الحية في دول العالم الثالث ، وافقارها علميا الى الأبد.

غير ان ذلك كله يتطلب في الحقيقة ضربا من ضروب الالتزام الأيديولوجي الكامل ، ونمعي به في هذا المقام التمسك الكامل بالاشتراكية العلمية وعدم التراجع بصدد تطبيقها تطبيقا شاملا ، وشن الحروب على خصومها في الداخل بغير هوادة، وعدم مهادنة اعدائها الخارجيين.

لقد اثبتت تجربة كثير من بلاد العالم ، التي تكافح لارساء دعائم نظورها الاقتصادي ان الاختيار الأيديولوجي الذي انسأقت اليه في صورة التجريبية الاشتراكية كان عقبة حقيقية في سبيل تطورها الاجتماعي وهي عقبة لا بد من تجاوزها اذا اريد لهذه البلاد المتخلفة ان تعوض ما فاتها ، لكي تلحق بمصر العلم والتكنولوجيا .

ليس هناك مجال لتكنولوجيا بغير أيديولوجية . وليس هناك مفر امام دول العالم الثالث من تبني الاشتراكية العلمية كأيديولوجية مكتملة ، اذا ارادت حقا ان تسيطر على اسرار التكنولوجيا لكي تطوعها في سبيل الرفي باحوال الجماهير ، وتطوير المجتمع الإنساني على اساس الإنسانية الاشتراكية .

غير انه يقف دون تحقيق ذلك في المستقبل الفريب عقبات شني ، لعل اهمها ان « النخبة الحاكمة » في بلاد العالم الثالث يسيطر عليها اسلوب التفكير « التوازني » - ان صح التعبير ، الذي يحاول مسا وسعه الجهد ان يقضي على الصراع في المجتمع بكل اشكاله وصوره.

ومن المعروف في النظرية الاجتماعية المعاصرة انه يسيطر عليها اتجاهان : اتجاه التوازن واتجاه الصراع . الاتجاه الاول يذهب الى ان المجتمع بمؤسساته المختلفة يقوم على التوازن وليس على الصراع ، وان الصراع ظاهرة هامشية في حياة المجتمع ، وينبغي تقييدها وحصرها ومنعها من التطور . اما الاتجاه الثاني فعلى نقض الاول يذهب الى ان الصراع ظاهرة محورية في المجتمع ، وان الصراع بذاته هو اداة التغيير الاجتماعي .

ولقد تبنت اتجاه التوازن ودافعت عنه عبر كل عهود التاريخ البعيدة والقريبة القوى والطبقات المحافظة والرجعية حفاظا على مصالحها الطبقة ، ورغبة في توفي الآثار التي لا يمكن التنبؤ بها مقدما والتي قد تترتب على الصراع الطبقي والصراع الاجتماعي لو اطلق من عقاله . ومن هنا استخدمت هذه الطبقات اجزة القمع المختلفة للحد من الصراع ومحاصرته . ومن ناحية اخرى تبنت اتجاه الصراع ودافعت عنه القوى التي تنادي بتحرير الإنسان من الاستغلال ، والانتقال الى مراحل ارفي من التطور الاجتماعي .

وهكذا يمكن القول ان مشكلة العالم الثالث الجوهرية لا تكمن في مجرد التخلف الاقتصادي والاجتماعي . فقد استطاعت بلاد اخرى تبنت الاشتراكية ان يقضي عليه من خلال جهد إنساني بطولي ، ولكن المشكلة الكبرى تتمثل في النخبة الحاكمة في بلاد العالم الثالث التي تتبنى عن وعي اتجاهات التوازن والحلول الوسطية ازاء المشكلات

الاجتماعية ، وتسمى ما وسعها الجهد الى محاصرة الصراع الاجتماعي وتكميمه حفاظا على امتيازاتها ومصالحها الطبقة . وهي بذلك تمثل صورة كريمة على صور تحكم الاقلية في الاغلبية .

ان دراسة « النخبة الحاكمة » في العالم الثالث ، تكريهها واصولها الطبقة واتجاهاتها الأيديولوجية مدخل ضروري لفهم العقبات الحقيقية التي توضع امام الجماهير لكي لا تتحرر من الاستغلال الى الأبد .

السيد يسن

القاهرة

### بعض المراجع المختارة

- (1) السيد يسن ، الأيديولوجية والتكنولوجيا ، ثلاث مقالات متتابعة نشرت في مجلة الكاتب في افسطس وسبتمبر واکتوبر ١٩٦٩ .
- (2) السيد يسن ، الصراع والتوازن في النظرية الاجتماعية المعاصرة، مجلة الفكر المعاصر ، اكتوبر ١٩٧٠ .
- (3) Myrdal, G., The Asian Drama, an inquiry in the poverty of nations, London Palican Books, 1968
- (4) Richta, R., La civilisation en carrefour Paris : Anthropos, 1969
- (5) Stavenhageu, R., Les classes sociales dans les Sociétés agraires , paris Anthropos, 1969

صدر حديثا

نابغة البحرين عبدالله الزائد

تأليف مبارك الخاطر

البحرين عبر التاريخ ( طبعة ثانية )  
تأليف عبدالله بن خالد الخليفة وعبد الملك الحمير

يصدر قريبا

العرائس (شعر) ابراهيم العريض

ارض الشهداء (شعر) ابراهيم العريض

قصائد شعبية (شعر) عبد الرحمن رفيع

تطلب من

الشركة العربية للوكالات والتوزيع

ص. ب ١٥٦ - البحرين